ISSN : 2543-3938 - EISSN : 2602-7771

مقارنة بين أوضاع مصر و الجزائر خلال العهد العثماني

Comparaison between situation in Egypt and Algeria during Ottoman era

د.بليدي خاليدة

جامعة العربي التبسي – تبسة –

bm.khalida@yahoo.com

تاريخ الإستلام: 10/ 05 / 2021 **تاريخ القبول**: 18/ 07 / 2021 **تاريخ النشر**: 20/ 07 / 2021

ملخص:

تختلف طريقة انضمام مصر للدولة العثمانية عن الجزائر، كما تختلف أنظمة الحكم السائدة في كليهما أثناء العهد العثماني، بالرغم من هذا الاختلاف إلا أنهما عرفتا أوضاعا متشابهة.

ارتبطت الأوضاع في مصر و الجزائر بحالة الدولة العثمانية، بحيث لما كانت هذه الأخيرة قوية استطاعت التحكم في زمام الأمور في كليهما، لكن لما دب الضعف فيها انعكس ذلك سلبا على الأوضاع في كل من مصر و الجزائر، و كانت كثيرا ما تفلت الأمور من يدها.

الكلمات المفتاحية:

أنظمة الحكم ؛ الأوضاع ؛ الجزائر ؛ العهد العثماني؛ مصر؛ مقارنة.

***

Abstract:

Egypt joined the Ottomane state theway Egypt joined it differs from Algeria and the government strength differs in both on the two countries during the Ottomane era or period but despote the difference they had known similarities, on situations then.

The situations in Algeria were highly linked to the situations of the government and the latter had shown a big strength then. It was, able to control everything that's to say everything was on control but unfortunately both of them showed, such weakness that had a negative influence on the, situations in Egypt and Algeria andit was huge.

Keywords:

Algeria; Comparaison; Egypt; Ottoman era; Situations; Strength of government.

مقدمة:

كانت مصر و الجزائر قبل انضمامهما للدولة العثمانية تحت حكمين يختلف كل منهما عن الآخر بحيث كانت مصر تحت سلطة المماليك الذين كانوا يحكمون تقريبا كل المشرق و ليس في مصر لوحدها أما الجزائر كانت تحت سلطة الزيانيين الذين مع نهاية القرن الخامس عشر و بداية القرن السادس عشر الميلادي أي قبيل مجيء العثمانيون إلى الجزائر، لم يبق من السلطة إلا الاسم، لأنها كانت منحصرة في عاصمتها تلمسان و ضواحيها، و باقي الولايات تجزأت تحت أنظمة حكم مختلفة، و هذا ما جعلها فريسة سهلة للاحتلال الاسباني، الذي لم يستطيعوا مجابهته لفرق القوة ، ما جعلهم يوجهون أنظارهم نحو الدولة العثمانية، لكن في مصر تختلف الأحداث فانضمامها كان بعد معركة، لأن المماليك رفضوا الانضمام للدولة العثمانية ما جعل هذه الأخيرة تسير حملة ضدهم، لكنها عفت عنهم بعد انتصارها عليهم، و الأكثر من ذلك فقد أدرجتهم ضمن السلطة الحاكمة لمصر، إذا ما هي الأوضاع التي عاشتها كل من مصر و الجزائر في كنف الدولة العثمانية؟

أولا: أوضاع مصر خلال العهد العثماني:

لقد كانت أوضاع إيالة مصر خلال العهد العثماني، لا تختلف عما آلت إليه الأوضاع في باقي الإيالات العربية التابعة، أو الخاضعة للسيادة العثمانية، بحيث أدى الوضع السياسي في إيالة مصر إلى التأثير على باقي الأوضاع الأخرى ، و هذا ما نلمسه من خلال التطرق إلى كل وضع على حدا.

1. الوضع السياسي:

تميز الوضع أو الواقع السياسي في إيالة مصر خلال العهد العثماني، الممتد من القرن السادس عشر إلى غاية القرن الثامن عشر بنوع من الفوضى، و عدم الاستقرار و خاصة في الفترة التي يليها الغزو الفرنسي لها ، و ذلك بسبب نظام الحكم الذي أوجده العثمانيون في إيالة مصر(محمد أنيس، 1985).

فالعثمانيون منذ دخولهم إلى مصر سنة 1517م، على إثر هزيمتهم للمماليك في موقعة الريدانية (محمد ابن أحمد ابن إياس، 1961) أوجدوا ثلاث هيئات لحكم مصر، حتى لا تنفرد هيئة بالحكم دون الهيئات الأخرى، و استمر هذا الوضع إلى غاية الحملة الفرنسية عليها (عمر عبد العزيز عمر، 1975).

تتكون هذه الهيئات من الوالي أو الباشا، و هو نائب السلطان العثماني في حكم مصر، و تتراوح مدة حكمه من سنة إلى ثلاث سنوات، و لم تكن تزيد عن هذه المدة إلا نادرا جدا (عمر عبد العزيز عمر، 1975) أما الهيئة الثانية فهي الحامية العثمانية، التي تركها السلطان سليم الأول بعد مغادرته لمصر (محمد ابن أحمد ابن اياس، 1961). أما الهيئة الثالثة و الأخيرة تتمثل في المماليك الذين بقوا من السلطنة السابقة (عبد الرحمن الجبرتي، 1997)، و قد أبقاهم العثمانيون لحفظ التوازن بين الباشا و رؤساء الحامية العثمانية، و كان زعيمهم يعرف بشيخ البلد، و يمثل ثاني شخصية في مصر بعد الباشا العثماني (عمر عبد العزيز عمر، 1975).

لقد ارتبط حفظ التوازن بين الهيئات الثلاث الحاكمة لإيالة مصر بحالة الدولة العثمانية قوة و ضعفا (محمد عبد المنعم السيد الراق، 1995)، بحيث أنه في القرن السادس عشر كانت الهيئات التي تحكم إيالة مصر مرتبطة ارتباطا وثيقا بالدولة العثمانية. و بذلك عرف الواقع السياسي بإيالة مصر نوعا من الاستقرار و الهدوء، ما عدا تلك الاضطرابات المؤقتة التي كانت تحدثها الحامية العثمانية ضد الوالي أو فئة المماليك ضد الوالي (جلال يحي، 1966) مثلما حدث بعد وفاة خاير بك (فاضل بيات، 2003) إلا أنه سرعان ما كان يعود الأمر، و الأمن إلى نصابهما بتدخل الدولة العثمانية لأنها كانت آنذاك في أوج قوتها (محمد عبد المنعم السيد الراق، 1995).

لكن بمرور القرن السادس عشر طرأت على الدولة العثمانية العديد من التطورات انعكست سلبا على الوضع السياسي لإيالة مصر، بحيث بدأ الضعف يدب في صفوفها بسبب حروبها المتواصلة مع النمسا و روسيا، و اختلال توازن شؤونها، و هذا ما أدى إلى زعزعة مكانة الباشا العثماني في إيالة مصر، و سلطته من طرف قواد الحامية العثمانية و زعماء المماليك الذين أصبحوا يسيئون معاملته، و لا يمتثلون لأوامره و يحيكون ضده المؤامرات، و الفتن من أجل عزله في حالة عدم امتثاله لأوامرهم (محمد أنيس، 1985).

بذلك تلاشت سلطة الوالي أو الباشا العثماني في إيالة مصر، و أصبح الحكم بيد المماليك، و قواد الحامية العثمانية، غير أن هذه الأخيرة لم تسيطر كثيرا على الوضع بسبب التنافس، و الصراع فيما بينهم للوصول إلى سدة الحكم هذه من جهة، و انصهارهم في المجتمع المصري خاصة في القرن الثامن عشر من خلال الزواج (محمد عراقي يوسف، 1985)، و امتلاك الأراضي من جهة أخرى، و بذلك أصبحوا يعيشون حياة مدنية، و فقدوا صفتهم العسكرية، و هذا ما جعلهم يبتعدون عن السلطة المركزية في الدولة العثمانية و استغل المماليك ذلك لصالحهم من أجل السيطرة على سدة الحكم في مصر، و إعادة نفوذهم القديم (جرجي زيدان، 2002).

بعدها أصبح شيخ البلد هو الحاكم الفعلي لإيالة مصر يعزل من الولاة أو الباشوات من لا يرضى عنهم أو خالفوه في أمر، مثلما قام به جركس بك من إجبار الوالي محمد باشا النشنجي عن الاعتزال من منصبه لأنه يخالفه في الحكم، و لا يخدم مصالحه و حدث ذلك سنة 1725م (محمد عراقي يوسف، 1985).

لكن المماليك لم يكتفوا بالسيطرة على زمام الأمور في إيالة مصر، و إنما حاولوا إنهاء الحكم العثماني لإيالة مصر بالانفصال عن الدولة العثمانية(يحي جلال، 1966)، و ذلك ما قام به علي بك الكبير في النصف الثاني من القرن الثامن عشر، لكن الدولة العثمانية تدخلت و أوقعت بينه و بين قائد قواته محمد أبو الذهب، فانقض على سيده و هزمه(عبد المنعم صبحي، 1997) لكنه لم يستمر طويلا في الحكم إذ مات بعد عامين من توليه السلطة(عبد الرحمن الجبرتي، 1997) و انتهى الأمر في النهاية إلى مراد و إبراهيم بك اللذين عاثا في إيالة مصر فسادا حتى ضاق الناس منهما، و وصلت شكواهم إلى الدولة العثمانية التي أرسلت حملة بقيادة الصدر الأعظم سنان باشا لتأديبهما ، و على إثرها فر مراد و إبراهيم من القاهرة.

لكن بتجدد الحرب بين الدولة العثمانية، و روسيا عاد سنان باشا إلى اسطنبول ليعود بعده مراد و إبراهيم بك لتسلم مقاليد السلطة في إيالة مصر، و انتهاج سياستهم الظالمة من جديد، و هذه المرة طالت حتى الأجانب المقيمين في مصر الذين كان معظمهم من الفرنسيين، و هذا ما استغلته فرنسا كمبرر شرعي للقيام بحملتها على إيالة مصر (عمر عبد العزيز عمر، 1975).

غير أنه لم يكن ازدياد نفوذ المماليك في إيالة مصر، و إتباعهم للسياسة الظالمة هي السبب الوحيد في سوء الواقع السياسي بإيالة مصر، و إنما بعض الباشوات العثمانيون كانت لهم يد في ذلك خاصة بعد ضعف الدولة العثمانية، فانصرف هؤلاء الباشوات إلى جمع المال للتعويض عن المال المدفوع مقابل حصولهم على المناصب، لأنهم يدركون أن مدة إقامتهم في إيالة مصر مؤقتة و قصيرة، و هذا ما أدى إلى عدم استقرار الوضع السياسي بإيالة مصر، الذي كان له انعكاسا سلبيا على الاقتصاد المصري (محمد أنيس، 1985).

2. الوضع الاقتصادي:

تأثر الوضع الاقتصادي بإيالة مصر خلال العهد العثماني بعدة عوامل سنحاول التطرق إلى أهمها في كل قطاع من القطاعات الاقتصادية.

نبدأ بأهم قطاع ألا و هو قطاع الزراعة، الذي عرف بإيالة مصر خلال العهد العثماني ببساطته نظرا للأدوات المستعملة في فلاحة الأرض، و التي كانت بسيطة للغاية بحيث تعود إلى عصور ضاربة في القدم كالمحراث و غيره(علماء الحملة الفرنسية، 2003). كما اعتمدت الزراعة في الري على نهر النيل من خلال فيضانه، لذلك أصبح الإنتاج الزراعي متوقفا على منسوب مياه النيل، التي كثيرا ما تتسبب في مشاكل عديدة للفلاحين المصريين، كإتلاف المحاصيل الزراعية إذا كان منسوب المياه مرتفعا، أو عدم نموها لانخفاض منسوب المياه، و هذا ما جعل الفلاحين يعيشون في قلق و خوف دائم.

كما عانى الفلاحون من عصابات البدو التي طالما شكلت خطرا عليهم، و على منتجاتهم التي كانت تغير على قرى بأكملها لنهب ما فيها(علماء الحملة الفرنسية، 2003) إضافة إلى تردي الأوضاع المعيشية للفلاحين و قلة عددهم بسبب المجاعات، و الأوبئة التي عصفت بأرواح الكثيرين منهم(كمال حامد مغيث، 1997) و أمام تصاعد مشاكل الفلاحين، فإن السلطة الحاكمة سواء تمثلت في العثمانيين أو المماليك الذين تولوا زمام الأمور لفترات في العهد العثماني، لم تبد أي اهتمام لتحسين أوضاعهم، و تخليصهم من مشاكلهم بل تركتهم يئنون تحت وطأة كل أنواع الضرائب.

لقد كانت تتم جباية الضرائب عن طريق نظام الالتزام الذي بمقتضاه يتم تعيين أشخاص معينين للقيام بالجباية يسموا الملتزمين، و هؤلاء كانوا ملتزمين بالقوانين ما دامت الدولة العثمانية قوية، لكن بعد ضعفها ، و لاسيما في القرن الثامن عشر مارسوا على الفلاحين أعمال الظلم لقول الجبرتي: " ...و كان إذا تأخر الفلاح في دفع الضريبة جروه من شنبه، و بطحوه بالنبابيت رجال الملتزم...، و كذلك الشاهد و الشاويش الذين

كانوا يسومونه أنواع العذاب". إضافة إلى ممارسة النهب و رفع الجبايات لتحصيل الفائض منها لصالحهم و هذا ما أدى بالفلاحين إلى فقدان الرغبة في زراعة أرضهم و قاموا بهجرانها، و اتجهوا إلى ممارسات أخرى كالرعي هروبا من الضرائب رغم صرامة قانون الالتزام الذي ينص على إعدام كل من يمتنع عن زراعة أرضه (محمد عبد المنعم السيد الراق، 1995).

أما وضع الصناعة في إيالة مصر، لا يختلف عما آل إليه وضع الزراعة، فقد عرفت الصناعة المصرية انتكاسة في العهد العثماني، بعدما كانت منذ العهد الفاطمي حتى العهد المملوكي معروفة بازدهارها لاسيما صناعة المنسوجات، و فن العمارة و غيرهما.

نظرا للانتكاسة التي عرفتها الصناعة المصرية في العهد العثماني، فإنه تراجع إنتاجها بشكل ملحوظ إلى درجة اقتصارها على بعض الحرف الضرورية الموجهة للاستهلاك اليومي (علماء الحملة الفرنسية، 2003) و كانت في مجملها حرفا يدوية تناثرت في أقاليم إيالة مصر و مدنها، و يعود ذلك إلى عدة عوامل من أهمها:

- العزلة التي عاشتها إيالة مصر طيلة العهد العثماني، أدت إلى تقهقر الصناعة بها و انتكاسها، و نابعة تلك العزلة من حالة التوقع، و الانغلاق التي كانت تعيشها الدولة العثمانية عن النهضة الأوربية، و ثورتها الصناعية خوفا من تسرب النفوذ الأوربي إليها و إلى الإيالات التابعة لها.

- إتباع بعض الحكام سياسة كان لها دور في ركود الصناعة المصرية، فقد كانت سيطرة العثمانيين و المماليك و ما فرضوه من ضرائب باهظة على الحرفيين، و مصادرتهم لأموالهم، و أزمات النقد التي خلقوها باستمرار عاملا مباشرا في ركود، و تخلف الصناعة إلى درجة استغلال بعض الحكام وضعهم، و أقاموا لأنفسهم مركزا احتكاريا في بعض الصناعات كالسكر، و النسيج ليتمتعوا بالإعفاء من الضرائب، و أغلقوا ورش الأهالي المنافسة (كمال حامد مغيث، 1997).

- نقل السلطان سليم الأول بعد مغادرته مصر أشهر صناعها و حرفيها إلى اسطنبول لقول ابن إياس: " ... توجه إلى اسطنبول جماعة من البنائين، و النجارين، و الحدادين و المرخميين، و المبلطين، و الخراطين و المهندسين، و الحجارين، و الفعلة... ". و قد أثر ما فعله السلطان سليم الأول كثيرا على الصناعة المصرية لقول ابن إياس: "... لم يقاس أهل مصر شدة من قديم الزمن أعظم من هذه الشدة، و لا سمعت بمثلها في التواريخ القديمة، و كذلك نتج عن ذلك إبطال خمسين صنعة" (كمال حامد مغيث،1997).

- تأثر الصناعة المصرية بالانحطاط الذي مس الزراعة، باعتبارها تعتمد في مواردها الأولية عليها بشكل كبير.

- تأثر الطوائف الصناعية في إيالة مصر بالحكم العثماني، مما أدى بها إلى التقلص في جماعات منغلقة على نفسها، يرأس كل جماعة منها شيخ، غير أن علاقته مع السلطة اقتصرت على جمع الضرائب، لذلك عاشت تلك الجماعات بعيدة عن الباشوات الذين كان همهم الوحيد جمع المال، دون الاستماع لحاجاتهم

و مساعدتهم بالرغم من انضمام رجال الأوجاقات إليها، إلا أنه لا نلمس لهم أثر في الحياة السياسية(جرجي زيدان، 2002).

لقد كانت التجارة في إيالة مصر في العهد العثماني أكثر حظا من الزراعة و الصناعة، و لاسيما التجارة الخارجية، بحيث سعى العثمانيون منذ ربطهم مصر بالسيادة العثمانية إلى بذل جهود دبلوماسية لإعادة لإيالة مصر سيطرتها على طرق التجارة العالمية، كما كانت قبل اكتشاف رأس الرجاء الصالح.

لقد كان أول جهد بذله العثمانيون هو إعادة الامتيازات للبندقية، التي كانت تتمتع بها في عهد المماليك من خلال إبرام اتفاقية سنة 1517م، كذلك منحت لفرنسا امتيازات في عهد سليمان القانوني بعد توقيعه معها اتفاقية تجارية سنة 1528م. كما فكر بعض السلاطين في شق قناة تربط البحر الأحمر بالبحر الأبيض المتوسط، لكن كثرة مشاغل الدولة العثمانية، و قصر مدة الولاة حالت دون تطبيق مشروع حفر القناة.(محمد عبد المنعم السيد الراق، 1995).

لقد استطاعت تلك الجهود المبذولة من قبل الدولة العثمانية إلى إعادة تنشيط التجارة الخارجية لإيالة مصر نسبيا، حتى أنه في القرن الثامن عشر تنافست كل من انجلترا، و فرنسا على عقد الاتفاقيات مع المماليك من أجل السيطرة على أقصر طريق بين أوربا، و الهند في ظل الحاجة الماسة إليه، نظرا للبضائع المكدسة في انجلترا، و التي تحتاج إلى تسويق سريع.

بالرغم كل ما سبق فإن التجارة المصرية عانت من عدة مشاكل، كعدم توفير الأمن و كثرة الرسوم و عدم الاهتمام بالموانئ، و الطرق التي هي شريان التجارة بنوعيها الداخلية، و الخارجية و غيرهما من المشاكل، و هذا ما جعل نشاط التجارة المصرية لاسيما الخارجية نسبيا(جميل سيار،1997).

3. الوضع الاجتماعي:

عرف النمو السكاني لإيالة مصر خلال العهد العثماني تراجعا كبيرا، يرجع ذلك إلى انخفاض مستوى المعيشة ، و سوء التغذية، و حدوث المجاعات، و ما نتج عن ذلك من انتشار للأمراض، و الأوبئة التي فتكت بالعديد من الأهالي،ففي بعض الأحيان كان تشتد نوبة الوباء فتقضي على قرى بأكملها، ففي سنة 1718م أصيب سكان مصر بوباء راح ضحيته بين خمسة و ستة آلاف شخص، و في سنة 1789م أصيبت بوباء راح ضحيته ثلثي سكان القاهرة.

لكن ما نلاحظه على الوباء أنه كان يحدث في إيالة مصر في فترات غير متباعدة عن بعضها البعض فمثلا في القرن السابع عشر حدث في سنة 1601، 1603، 1618 1619، 1620، 1623م، و في القرن الثامن عشر حدث سنة 1783، 1785، 1786 1798م (كمال حامد مغيث، 1997).

و هذا ما يفسر جانبا من التراجع الكبير الذي عرفه النمو السكاني في إيالة مصر لاسيما في القرن الثامن عشر، حيث بلغ تعداد السكان حوالي ثلاثة ملايين نسمة، بعدما كان في بداية القرن يتراوح ما بين

خمسة، و أربعة ملايين نسمة(كمال حامد مغيث، 1997).

أمام تصاعد معاناة أهالي مصر، و تراجع نموهم بشكل كبير، فإن السلطات العثمانية لم تحرك أي ساكن لمحاولة التحسين أو الحد مما كان يعانيه أهالي مصر، بل على العكس، فقد كان بعض الولاة يرون في حالات الأوبئة التي تعصف بالمدن، و القرى المصرية فرصة لهم، لجمع الأموال عن طريق بيع حق الالتزام (محمد عبد المنعم السيد الراق، 1995)

فالوالي المحظوظ هو الذي يتفق قدومه مع أحد مواسم الطاعون، ففي خلال ثلاثة أو أربعة أشهر التي تسري فيها العدوى، تجمع السلطة ثروات طائلة، لأن شهرا واحدا كان يدر مبلغا يتراوح ما بين مائتي و ثلاثمائة ألف ريال بسبب الأرض التي تؤول إلى السلطة بعد وافاة ملتزمها، و في أسبوع واحد قد يباع نفس حق الالتزام ثلاث أو أربع مرات بسبب حالات الوفاة المتتالية لأولئك المشترين.

بذلك عاشت الطبقة الحاكمة على حساب الرعية، بحيث لا يهمها سوى الإثراء و جمع الأموال، دون التفكير في وضع مشاريع من شأنها تحسين، و رفع المستوى المعيشي للأهالي.

بناءا على ما سيق يظهر لنا تقسيم الفئي للمجتمع المصري خلال العهد العثماني الذي انقسم إلى فئتين رئيسيتين، فالأولى فئة المحكومين، و الثانية فئة الحاكمين، و هناك فئة ثالثة تتوسطهما.

ففئة المحكومين تألفت من جموع أهالي مصر، الذين مارسوا معظمهم الفلاحة و فئة قليلة منهم عملت بقطاع الصناعة، و التجارة كعمال بسطاء، و قد عانت هذه الفئة من كل أنواع الاستغلال و النهب و الظلم المسلط عليها من طرف الحكام، خاصة الذين مارسوا الفلاحة.

أما فئة الحاكمة فتألفت من الهيئات الحاكمة لإيالة مصر، المكونة من الوالي العثماني، و الحامية العثمانية، و المماليك، وهي فئة أقل عددا من فئة المحكومين و عاشت هذه الفئة عيشة تختلف تماما عن عيشة عموم الأهالي، بحيث تمتعت بكل خيرات و ثراء إيالة مصر، و عاشت عيشة الرفاهية، و الترف و بددت الأموال التي جمعتها على حساب عموم الأهالي، إما بنقلها إلى خارج إيالة مصر، كما فعل الولاة أو إنفاقها على حياة الترف، و البذخ التي تعود عليها المماليك (محمد عبد المنعم السيد الراق، 1995).

ففي البداية عاشت الفئة الحاكمة منعزلة عن الأهالي، لكن بمرور الوقت و ابتداء من القرن السادس عشر اندمج جل الجيش العثماني في المجتمع المصري عن طريق المصاهرات (محمد عراقي يوسف ، 1985)، إلا أن ذلك لم يغير مما كان يعانيه الأهالي، لأننا لا نلمس لهم تأثيرا واضحا في الحياة السياسية.

لقد تكونت الفئة الوسطى من كبار رجال الدين و العلم، و تجار الجملة، و كان أغلبهم من الأقليات التي كانت موجودة بإيالة مصر سواء الإسلامية أو الأجنبية و استطاعت بعض تلك الأقليات أن تفرض سيطرتها على الحياة الاقتصادية كاليهود و الشوام النصارى.

كما ضمت هذه الطبقة الملتزمين، و نظار الأوقاف، و كان بقاء هذه الفئة مرتبط بكفاحها في الحياة لكن بسبب الظروف التي كانت تعاني منها إيالة مصر لم تستطع الوصول إلى تكوين فئة رأسمالية، و بقيت تتأرجح بين الفئتين الرئيسيتين.

ثانيا: أوضاع الجزائر خلال العهد العثماني:

إن أوضاع الجزائر خلال العهد العثماني لا تختلف عما آلت إليه الأوضاع في إيالة مصر على جميع الأصعدة سواء السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية.

1. الوضع السياسي:

تميز الواقع السياسي في إيالة الجزائر خلال العهد العثماني مثل مصر بنوع من الفوضى و عدم الاستقرار، و ذلك بتوالي عدة أنماط من الأنظمة على السلطة، و هذه الأنظمة متمايزة عن بعضها البعض متنافسة في ما بينها، و يعود ذلك كله إلى طبيعة التواجد العثماني في الجزائر(الغالي غربي و آخرون، 2007).

أهم ما ميز هذا الوجود هو استفحال، و استمرار الصراع بين القوى السياسية و العسكرية، خاصة التي وضعت لتقوية دعائم السلطة العثمانية، و استمرارها في الجزائر، و هذا ما جعل أربعة أنظمة من الحكم تتعاقب على السلطة في الجزائر.

فكان أول نظام حكم عثماني بالجزائر بعد انضواءها تحت السيادة العثمانية، هو نظام البايلربايات (وليم سبنسير، 1980)، و الذي كان يصل إلى منصب البايلرباي يتمتع بصلاحيات واسعة و يحكم إلى غاية استدعاءه إلى مهام أخرى بالدولة العثمانية، لذلك اتسم الوضع السياسي في هذه الفترة بالاستقرار و القوة لأن كل الحكام كانوا من طائفة رياس البحر الذين كانوا يتمتعون بشعبية كبيرة، كما اشتهروا بالقوة و التجربة و النفوذ الواسع (يحي بوعزيز، 2007).

و هذا ما أثار حفيظة الخوف لدى الدولة العثمانية من إمكانية استقلالهم بالجزائر، لذلك بعد انتهاء ولاية حسن فنزيانو سنة 1587م، قامت بتغيير لقب البايلرباي إلى الباشا و حددت مدة حكمه بثلاث سنوات و حدت من اختصاصاته (عائشة غطاس، 2007) من أجل إحكام سيطرتها على البلاد ، و رقابتها على الولاة أكثر.

بذلك بدأ عهد الباشوات الذي استمر من سنة 1587الى غاية 1659م، و أهم ما ميز هذا العصر هو اتساع الهوة ما بين الرعية، و الباشوات الذين كان همهم الوحيد هو جمع الأموال، التي دفعوها مقابل حصولهم على مناصبهم (محمد المبارك الميلي، 1976)، لذلك لم يحاولوا القيام بأي مشاريع طويلة المدى التي من شانها رفع المستويات الاجتماعية، او التقرب إلى الرعية ما دامت مدتهم في إيالة الجزائر مؤقتة.

كما عرف هذا العهد انتقال تدريجي للإدارة من الباشوات إلى الانكشارية، الذين حاولوا الحد من نفوذهم لكنهم فشلوا، و انتقلت السلطة إلى أيديهم، التي قلبت النظام ليصبح بيد الأغوات.

غير أن السلطة بيد الأغوات لم تستمر أكثر من اثنتي عشر سنة (1659- 1671م) (محمد بن ميمون الجزائري، 1972)، لأن عهدهم حمل في طياته بذور زواله، بحيث كان الأغا ينتخب من الانكشارية لمدة شهرين، و في كثير من الأحيان يرفض بعد انتهاء المدة النزول عن منصبه، مما يؤدي إلى حروب، و اغتيالات فمعظمهم إذ لم يكن كل الأغوات الذين تداولوا على الحكم ماتوا مقتولين، و انعكس ذلك على الوضع السياسي الذي عمته الفوضى، و الاضطراب و الاغتيالات في هذا العهد، إلى أن تدخلت طائفة رياس البحر و استبدلت النظام بنظام آخر هو نظام الدايات (أمين محرز، 2008).

فعهد الدايات هو أطول فترات الحكم العثماني بالجزائر، لاستمراره من سنة 1671 إلى غاية 1830م، لقد كان الداي ينتخب من طرف الديوان مدى الحياة (حمدان بن عثمان خوجة، 2005)، و له صلاحيات عديدة. ففي البداية كان الدايات ينتخبون من طائفة رياس البحر، لكن بعد اشتداد قوة الانكشارية، و تمكنها من استرجاع نفوذها أصبح الداي ينتخب من ضباطها ابتداء من سنة 1689م (أحمد السليماني، 1993).

لقد تمتعت الجزائر خلال عهد الدايات بالاستقلال عن الدولة العثمانية بعدما رفض استقبال مبعوث السلطان، و بذلك ألغيت ازدواجية السلطة، و أصبح الداي يجمع بين اللقبين ابتداء من سنة 1711م (ناصر الدين سعيدوني، 1985).

كما أصبحت الجزائر تبرم الاتفاقيات مع الدول دون الرجوع إلى وساطة الدولة العثمانية، و بذلك أصبحت العلاقة بينهما علاقة دينية أساسها الانتماء الروحي لهذه الدولة باعتبارها تمثل الخلافة الإسلامية مع إرسال الهدايا للسلاطين، و دفع الجزية السنوية و المشاركة إلى جانب أسطولها كلما دعت الحاجة إلى ذلك.

غير أن الدايات الذين تعاقبوا على الحكم، لم يكونوا كلهم في مستوى واحد فقد كان البعض منهم يسعون إلى الأعمال الخيرية كبناء المساجد و غيرها، لكن البعض الآخر لا يمدون إلى السلطة بصلة، و إنما وصولهم إلى الحكم كان نتيجة تمرد رجال الانكشارية الذين كان همهم الوحيد دفع أجورهم، لأنهم من قبل كانوا من عامة الناس يمارسون حرف وضيعة كالإسكافي أو الحمال و غيرها، و بالتالي فالحكم كان بيد الانكشارية، و هم اسم و رمز فقط في السلطة، لذلك كانت غالبا ما تكون نهايتهم مؤسفة، و تصادر جميع أملاكهم من طرف الانكشارية.

كما تميز هؤلاء الدايات بالإسراف، و أخذ الرشوة، و التبذير الصريح لأموال الخزينة العامة، من ذلك الداي محمد بن بكير باشا (1748 – 1754م)، الذي انفق كل ما في الخزينة العامة على رفاهية أولاده

و زوجته و تركها فارغة (Venture de Paradis, 1983)و بذلك يكون قد تناسى هؤلاء الدايات حقيقة السلطة و أهدافها السامية في خدمة المصلحة العامة، و ركزوا طوال حكمهم على التنظيمات التي من شأنها ضمان مداخيل مالية للدولة، لأن همهم الوحيد كان ملء الخزينة بالأموال، و ليس تأمين البلاد، و تحصينها من الأخطار المحدقة بها، لاسيما في أواخر عهدهم ، و نتيجة لذلك اتسم عهدهم بعدم الاستقرار و الفوضى لاسيما في ظل الصراع الذي اشتد بين مختلف أجنحة الحكم في عهدهم، و كان منحصرا أكثر بين الانكشارية و رياس البحر، مع العلم أن هذا الصراع لم يكن وليد فترة الدايات، و إنما ملامحه طفت منذ عهد البايلربايات (شارل جوليان، 1978).

انعكس تردي الوضع السياسي سلبا على الرعية التي عانت من ارتفاع الضغط المالي المسلط عليها من قبل الدايات، في ظل تراجع موارد الجهاد البحري التي كانت تدر على الخزينة العامة مبالغا ضخمة بعد التدهور الذي أصاب الأسطول الجزائري نتيجة اختلال موازين القوى في حوض البحر الأبيض المتوسط لصالح الدول الأوربية، و قد تولد عن ذلك الضغط العديد من الانتفاضات و الثورات ضد الحكم العثماني.

2. الوضع الاقتصادي:

إن الاقتصاد في الجزائر خلال العهد العثماني لا يختلف عما آل إليه حال الاقتصاد في مصر كما أسلفنا ذكرا، بحيث عانت كل القطاعات الاقتصادية في كل من الإيالتين من نفس المشاكل تقريبا، إذ لم تكن واحدة في جميعها، و هذا ما سوف نلمسه بعد تطرقنا إلى كل قطاع على حدا.

فالزراعة في الجزائر خلال العهد العثماني عانت من مشاكل عديدة، و صعوبات عرقلت نموها و أعاقت تطورها، و التي يمكن حصرها في النقاط التالية:

- الأساليب العتيقة المتبعة و الآلات البدائية المستعملة في خدمة الأرض، فأدوات الفلاحين الجزائريين آنذاك لا تتجاوز المحراث الخشبي بسكة واحدة، و المنجل البدائي، و فرشاة بسيطة لجمع بقايا المحصول الزراعي لذلك تميزت الزراعة في تلك الفترة بالبساطة و البدائية كبدائية وسائل الإنتاج.

- الوسائل المستعملة للري، و التي كانت تكاد تكون شبه معدومة، ما عدا بعض السدود التي أقامها الفلاحون لري أراضيهم الزراعية، و نظرا لباسطتها كانت معرضة في كل وقت للانهيار بسبب الكوارث الطبيعية لاسيما الفيضانات.

- الضرائب الثقيلة المفروضة على الفلاحين لاسيما بعد تراجع موارد البحر، إضافة إلى الطريقة إن صح التعبير غير الملائمة، و الظالمة التي طبقها أو مارسها جباة الضرائب على الفلاحين، و هذا ما جعل الفلاحين يهجرون أراضيهم، و يتوجهون إلى ممارسة الرعي باعتباره حرفة تتلاءم مع عدم الاستقرار، و تمكن أصحابها من التهرب من الضرائب الثقيلة و الفادحة (وليام شالر، 1982).

- تعرض إيالة الجزائر للكثير من المجاعات نتيجة فترات الجفاف الدورية، و غالبا ما يكون الجفاف مصحوبا بغزو الجراد، و انتشار الأوبئة كالطاعون الذي كان يذهب ضحيته العديد من الأهالي، و على رأسهم الفلاحين (محمد العربي الزبيري، 1984)، لأن المجتمع الجزائري في العهد العثماني كان مجتمعا فلاحيا بالدرجة الأولى (أرزقي شويتام،2005) .

- عدم اهتمام السلطة العثمانية بتشجيع، و تطوير الفلاحة إلا في القرن الثامن عشر بعد تراجع موارد البحر و أصبحت هناك الحاجة الملحة لتصدير المنتوجات الزراعية تزداد غير أن هذا الاهتمام جاء متأخرا خاصة أن الهدف منه لم يكن أكثر من ضمان موارد للخزينة العامة.

بالرغم من كل ما ذكرناه آنفا فإن الزراعة في الجزائر في العهد العثماني كانت تتوفر على إمكانيات ضخمة، لو استغلت بطريقة جيدة كان بإمكانها أن تلعب دورا مهما و فعالا في تطوير الاقتصاد الجزائري، نظرا لاعتماده عليها أكثر، لكن المشاكل المذكورة آنفا حالت دون تحقيق ذلك.

أما الصناعة في الجزائر خلال العهد العثماني لم تكن أحسن حال من الزراعة بحيث عرفت هي الأخرى ببساطتها نظرا لاحتفاظها بطابعها التقليدي، و عدم تطوير وسائلها الإنتاجية. كما أدت السياسة الضريبية المتبعة من قبل السلطة الحاكمة إلى إثقال كاهل الصناع الجزائريين الذين لم يجدوا أمامهم سوى رفع أسعار منتوجاتهم الصناعية لتغطية الالتزامات المالية المفروضة عليهم، و هذا ما جعل المصنوعات الأوربية تضر بالمصنوعات الجزائرية عن طريق إغراق السوق الجزائرية بالمصنوعات التي كانت تتميز بالجودة و رخص الأسعار.

لقد جاء ذلك الغزو الأوربي للمصنوعات الجزائرية نتيجة التسهيلات، التي منحتها السلطة الحاكمة للتجار الأوربيين إلى درجة مرور مصنوعاتهم بدون رقابة جمركية مما جعلهم يغرقون السوق الجزائرية بالمصنوعات، و يسحرون الأهالي بجودة مصنوعاتهم الأهم من ذلك رخص أسعارها (الغالي غربي و آخرون، 2007).

كما أدى تدهور الإنتاج الزراعي، و الحيواني إلى انعكاسات سلبية مباشرة على الصناعة، باعتبارها تعتمد في مواردها الأولية على الإنتاج الزراعي و الحيواني. كما أدى انتظام الصناع ضمن جماعات تخضع كل واحدة منها لأمين، الذي كان يحرص على أصول المهنة و جودة البضاعة، مع تحديد كميتها مع مرور الوقت إلى عائق يقف في وجه تطور الصناعة.

يعتبر كل ما ذكرناه آنفا من أهم العوامل التي حالت دون قيام صناعة حقيقية في الجزائر خلال العهد العثماني، ما عدا بعض الصناعات التي لم تخرج عن طابعها اليدوي و كانت في أغلبها موجهة لتلبية المتطلبات اليومية للأهالي، كصناعة الأحذية و الزرابي و الفخار و غيرها من المصنوعات اليدوية.

أما التجارة بنوعيها الداخلية و الخارجية كذلك هي الأخرى لم تحظ باهتمام السلطة الحاكمة من أجل تطويرها، و إنما اهتمت بها لتحصيل الضرائب عليها كباقي القطاعات الأخرى.

فالتجارة الداخلية كانت تتم عن طريق الأسواق الأسبوعية أو السنوية لتبادل المنتوجات بين أهالي الريف و المدينة، و بين المناطق السهلية و الجبلية، و بين التل و الجنوب، و نابع هذا التبادل من اختلاف الإنتاج الزراعي، و الصناعي بينهم، و كان يتم التبادل عن طريق عملية المقايضة. و قد كانت أغلبية الأسواق تقع في المناطق الريفية التي كانت السلطة الحاكمة تقيمها، و تراقبها لتحصيل الضرائب منها (صالح عباد، 2005).

بالرغم من اهتمام السلطة الحاكمة بالأسواق، إلا أن اهتمامها لم يتعدى سوى جمع الضرائب لأن تلك المبادلات في الأسواق كانت محفوفة بالمشاكل، و المخاطر كعدم الاهتمام بالطرق المؤدية إلى تلك الأسواق، و عدم توفير الأمن لتلك القوافل التى تأتى إلى الأسواق التى كانت غالبا ما تتعرض لمهاجمة اللصوص، مما جعل أهالي المناطق البعيدة يخافون من المخاطرة، و جعلهم ذلك ينطوون على أنفسهم.

كان يتم التبادل بين الأهالي في المنتوجات الاستهلاكية، و الضرورية لتلبية حاجياتهم، لذلك كانت التجارة الداخلية محدودة الربح فلابد لها من مكملتها، وهي التجارة الخارجية التي كانت تتم مع مختلف الدول سواء الأجنبية أو الإسلامية.

لقد سيطر على التجارة مع الدول الأوربية الأجانب (اليهود) الذين كانوا يمثلون الوساطة بين الجزائر، و أغلبية الدول الأوربية، أما الدول المجاورة فقد سيطرت القبائل على المبادلات معهم، أما باقي الدول الإسلامية ، فإن التبادل معهم كان يتم في أكبر حدث يعرفه المسلمون و هو الحج (صالح عباد، 2005).

و تمثلت صادرات الجزائر إلى أوربا في المنتوجات الفلاحية لاسيما في أواخر العهد العثماني كالحبوب و الأصواف و الزيوت ...الخ مقابل استيراد الكماليات و التجهيزات المتعلقة بالجيش و البحرية، أما مع الدول الإسلامية فكانت تستبدل الأقمشة الصوفية و البوابيج و الشاشيات بحريريات المشرق، و أقمشة بلاد فارس و العنبر و التوابل، و هي منتوجات الرفاهية التي كان سعرها المرتفع يعوض حجمها الضعيف (صالح عباد، 2005).

إن الجزائر كانت تصدر مواد أساسية، و تستورد مواد كمالية بحيث يفوق سعرها سعر المواد المصدرة، و هذا ما أدى إلى عجز في ميزانها التجاري، الذي لم يستطع الدايات التغلب عليه، رغم محاولة البعض منهم التخفيف من آثاره.

3. الوضع الاجتماعي:

إن إيالة الجزائر كباقي الإيالات العربية الخاضعة للسيادة العثمانية لا تتوفر على إحصائيات رسمية صادرة عن جهات حكومية موثوقة لتعداد سكانها، لذلك هناك تضارب في الأعداد حول تعداد سكانها ، بحيث هناك من ضخمه، و رفعه إلى عشرة ملايين نسمة، لكن الأرجح أنه كان يتراوح ما بين ثلاثة ملايين، و ثلاثة ملايين و نصف نسمة، نظرا للتراجع الذي عرفه النمو السكاني مع نهاية العهد العثماني(حنيفي هلايلي، 2008).

و يعود ذلك التراجع إلى الكوارث التي ضربت البلاد منها الطبيعية، و منها المرضية، فالطبيعية تمثلت في الزلازل، و الفياضنات لكنها لم تؤثر كما أثرت الأوبئة التي كانت تضرب البلاد بين الحين و الآخر، و في بعض الأحيان كانت تستمر لعدة سنوات و يذهب ضحيتها الآلاف من السكان مثل الوباء الذي استمر من سنة 1784الى 1798م. و قد كانت الأوبئة غالبا ما تأتي مصاحبة لفترات المجاعة، و الجفاف مثل وباء سنة 1740م الذي أتى إثر مجاعة ضربت البلاد(ناصر الدين سعيدوني، 1986).

و أمام ما كان يعانيه أهالي الجزائر من جراء الأوبئة، فإن السلطة الحاكمة لم تتخذ أي إجراء للحد من معاناة الأهالي (عائشة غطاس، 1983) و وقايتهم من الأوبئة الوافدة إليهم من دول المشرق خاصة عن طريق الحجاج، و طلاب العلم العائدين إلى البلاد، و إنما تركتهم يعتمدون على أنفسهم في معالجة تلك الأوبئة بوسائلهم الخاصة، التي كانت تعتمد في أساسها على الأعشاب التقليدية المتعلقة بأعمال الشعوذة و السحر (فلة القشاعي، 2004)في ظل غياب الصيدليات من إيالة الجزائر ما عدا صيدلية واحدة بمدينة الجزائر، والتي لم تتوفر إلا على بعض العقاقير و التوابل، و التي كان يشرف عليها باش جراح الذي كان يجهل استعمال معظم تلك العقاقير.

أما عن التقسيم الفئي إن صح التعبير للمجتمع الجزائري، فقد انقسم مثلما انقسم المجتمع المصري إلى فئتين رئيسيتين فأولى فئة المحكومين، و الثانية فئة الحاكمين، و بينهما فئة تتألف من الكراغلة ، و اليهود الذين ازداد نفوذهم مع نهاية العهد العثماني إلى درجة تدخلهم في تعيين الدايات و البايات.

أما الفئة الحاكمة فهي تتألف من العثمانيين الذين حكموا الجزائر، و الذين كانوا يتمتعون بكل خيرات البلاد لكنهم لم يندمجوا مع الأهالي، و إنما انعزلوا عنهم، و أقاموا بينهم حاجزا من الوسطاء، و هذا ما جعل الأهالي يعتبرونهم من الأجانب، و يحقدون عليهم، و يقومون بالثورات ضدهم كتعبير على سخطهم عليهم، لذلك قال هايدو: " بأنه لا توجد في الإمبراطورية العثمانية علاقة أسوء من علاقة الترك بالعرب في مملكة الجزائر"(Haedo Diego , 1881).

و في الأخير تأتي فئة المحكومين التي تألفت من جموع أهالي الجزائر الذين كانوا يمثلون الأغلبية

و الذين معظمهم من الأرياف بحيث تصل من 90 إلى 95 في المئة من مجموع الأهالي، و قد مارس معظمهم الفلاحة، لكنهم عانوا من كل أنواع السلب و النهب و الظلم المسلط عليهم من السلطة الحاكمة، و خاصة أعوانها المساعدين الذين يمثلون كما أسلفنا الوساطة بينهم و بين الرعية.

خاتمة:

في الأخير نخلص إلى أن مصر و الجزائر عاشتا أوضاع متشابهة تقريبا خلال العهد العثماني، فمن الناحية السياسية عرفت كل واحدة منهما الفوضى، و عدم الاستقرار لاسيما بعد ضعف الدولة العثمانية ففي مصر كان أكثر من يحدث الفوضى هم المماليك الذين كانت تصرفاتهم ذريعة لتدخل الدول الأجنبية في مصر، أما في الجزائر كان أكثر من استغل ضعف الدولة العثمانية هم الجيش الانكشاري بحيث أصبحوا يتدخلون في السلطة، و ذهبوا إلى أكثر من ذلك، حيث عزلوا الباشا العثماني و جلسوا مكانه على سدة الحكم أما من الناحية الاقتصادية فإنه شكل قطاع الزراعة المورد الأساسي للايالتين بالرغم مما كان يعانيه من مشاكل التي كانت نفسها في الايالتين من بدائية الأدوات المستعملة في الزراعة إلى مشكل الري، و زيادة الضرائب، و الظلم الذي كان يسلطه الجباة ...الخ أما من الناحية الاجتماعية كان المجتمع في كليهما مقسم إلى فئتين تتصدرها الفئة الحاكمة التي تمثل الأقلية، و الفئة المحكومة التي تمثل الأغلبية، و ما عانته هذه الفئة من مشاكل خاصة ما تعلق بالصحة و المعيشة، بحيث كل ما مر على مصر و الجزائر من مشاكل يعود لطبيعة الحكم العثماني بهما، الذي اهتم بإرساء دعائم الحكم العثماني بهما دون التدخل في بقية الشؤون.

المصادر والمراجع باللغة العربية:

أولا: المصادر:

1. جرجي زيدان،مصر العثمانية، تحقيق و دراسة و تعليق د. محمد حرب، دار الآفاق العربية، القاهرة، ط1، 2002، ص ص 121 – 135.
2. حمدان بن عثمان خوجة، ، المرآة، تقديم و تعريب و تحقيق د. محمد العربي الزبيري، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية الجزائر، 2005، ص، 94.
3. عبد الرحمن الجبرتي، مظهر التقديس بزوال دولة الفرنسيس، ج1، دراسة و تحقيق و تعليق عبد الرازق عبد الرازق عيسى و عماد أحمد هلال، دار العربي،القاهرة، ط1، 1998 ص، 19.
4. عبد الرحمن الجبرتي، عجايب الآثار في التراجم و الأخبار، ج1، دار الفارس، بيروت، 1997، ص، 485.
5. علماء الحملة الفرنسية، وصف مصر، م4، ج1، ترجمة زهير الشايب، مكتبة الخانجي، مصر، 2003، ص ص، 27 - 36.
6. محمد ابن أحمد ابن إياس ، بدائع الزهور في وقائع الدهور، ج5، تحقيق محمد مصطفى، دار إحياء الكتب المصرية، القاهرة ط2، 1961، ص، 152.
7. محمد بن ميمون الجزائري، التحفة المرضية في الدولة البكداشية في بلاد الجزائر المحمية، شرح و تعليق د. ممدوح حقي منشورات ثالة، الجزائر، 2007،ص، 14.
8. وليام شالر، مذكرات قنصل أمريكا في الجزائر (1816 – 1824)، تعريب و تعليق إسماعيل العربي، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، الجزائر، 1982، ص،223 .

ثانيا: المراجع:

9. أحمد السليماني، النظام السياسي في الجزائر في العهد العثماني، مطبعة دحلب، الجزائر، 1993، ص، 17.
10. جلال يحي، العالم الإسلامي الحديث و المعاصر، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1966، ص، 594.
11. جميل سيار، تكوين العرب الحديث، دار الشروق، عمان، ط1، 1997، ص، 284.
12. شارل جوليان أندري ، تاريخ إفريقيا الشمالية، تعريب مزالي محمد بن سلامة، الدار التونسية للنشر، تونس، 1978 ص، 335.
13. حنيفي هلايلي، أوراق في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، دار الهدى، الجزائر ، ط1، 2008، ص، 162.
14. صالح عباد،، الجزائر خلال العهد التركي (1514 – 1830)، دار هومة، الجزائر، 2005، ص، 339.
15. عائشة غطاس و آخرون، الدولة الجزائرية الحديثة و مؤسساتها، منشورات المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954م، الأبيار، الجزائر، 2007، ص، 49.
16. عمر عبد العزيز عمر، دراسات في تاريخ العرب الحديث و المعاصر، دار النهضة العربية، بيروت، 1975، ص ص، 45 - 46.
17. الغالي غربي و آخرون، العدوان الفرنسي على الجزائر، منشورات المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954م، الأبيار، الجزائر، 2007، ص ص، 32 - 38.
18. فاضل مهدي بيات ، دراسات في تاريخ العرب في العهد العثماني، دار المدار الإسلامي، بيروت، ط1، 2003، ص، 88.
19. كمال حامد مغيث، مصر في العهد العثماني (1517 – 1798)، تقديم د. رؤوف عباس، المطبعة التجارية الحديثة، القاهرة، ط1 1997 ص، 74.
20. محمد أنيس، الدولة العثمانية و الشرق العربي (1514 – 1922)، مكتبة لأنجلو المصرية، القاهرة، 1985، ص ص، 148 - 158.

21. محمد عراقي يوسف، الوجود العثماني المملوكي في مصر في القرن الثامن عشر و أوائل القرن التاسع عشر، دار المعارف القاهرة، ط1، 1985، ص ص ، 388 - 396 .

22. محمد عبد المنعم السيد الراق، الغزو العثماني لمصر و نتائجه على الوطن العربي، إشراف أحمد أحمد الحتة، مؤسسة شباب الجامعة ،الإسكندرية، 1995، ص ص، 339 - 347.

23. محمد العربي الزبيري،التجارة الخارجية للشرق الجزائري (1792 – 1830) المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، ط2، 1984 ص، 57.

24. محمد مبارك الميلي، تاريخ الجزائر في القديم و الحديث، ج3، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، الجزائر، 1976، ص، 137.

25. ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي للجزائر في أواخر العهد العثماني (1792 – 1830)، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر ط2، 1985 ، ص ص، 24 – 26.

26. وليم سبنسير، الجزائر في عهد رياس البحر، تعريب و تعليق د. عبد القادر زبادية، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، الجزائر 1980 ص، 63.

27. يحي بوعزيز، الموجز في تاريخ الجزائر، ج2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص ص، 21 – 22.

ثالثا:المقالات:

28. عائشة غطاس، " الوضع الصحي للجزائر خلال العهد العثماني"، مجلة الثقافة، عدد 76، 1983، ص، 98.

29. ناصر الدين سعيدوني ، " الأحوال الصحية و الوضع الديمغرافي بالجزائر أثناء العهد التركي"، مجلة الثقافة، عدد 92، 1986 ص، 123.

رابعا:الرسائل الجامعية:

30. أرزقي شويتام، ، المجتمع الجزائري و فعالياته في العهد العثماني (1519 – 1830)، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث و المعاصر، جامعة الجزائر، 2005م، ص ص، 223 – 224.

31. أمين محرز، الجزائر في عهد الأغوات (1659 – 1671)، مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث، جامعة الجزائر، 2006، ص ص 81 - 82.

32. فلة القشاعي، الصحة و السكان في الجزائر أثناء العهد العثماني و أوائل الاحتلال الفرنسي (1518 – 1871)، أطروحة دكتوراه دولة في التاريخ الحديث و المعاصر، جامعة الجزائر، 2004، ص، 182.

33. المصادر باللغة الفرنسية:

34. Haedo Diego, Histoire des rois d' Alger, trduite et annoteé H.D de Grammont et présentation de Jocelyne Dakhlia, Jourdan, Alger, 1881, p, 219.

35. Venture de Paradis, Tunis et Alger au 18 éme siècle, éditions sindbad, Paris, 1983,p, 101.